

كتابة التاريخ الاقتصادي في تونس خلال الفترة المعاصرة



الدكتور: عبد المجيد بلهادي
المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة - تونس

- الملخص: حظي ريف تونس المعاصر، بعناية حتي التاريخ والمولعين به، فكتب حوله الكثير من قبل مختلف هذه الأطراف، وكان التاريخ السياسي والاجتماعي، من بين المجالات التي اتجهت إليها أنظار المهتمين من الأكاديميين وغيرهم وخاصة منذ سنة 1958، ريف سويس الجامعة التونسية، ومنذ ثمانينات القرن العشرين بدأت نخبة من الباحثين تطرق مجال التاريخ الاقتصادي للبلاد، فتأسس مبحث جديد، وظهر نوع وأسلوب جديد من الكتابة التاريخية في تونس. ورغم أهمية ما وقع إنتاجه في هذا المجال فإنه لم تظهر إلى حد الآن دراسة تعني بما كتب و لإضافة التي تحققت، ولذلك ارينا تخصيص هذا المقال حول "كتابة ريف تونس الاقتصادي"، وهو يهتم بدراسة عدة مسائل ومن بينها المصادر والتحقيب والإنتاج الأكاديمي في هذا المبحث.

Abstract: The Tunisian contemporary history has the focus of not only historian researchs, but also its fans. Therefore, a lot has been written about it from those people. The political and social history has thus, been among those areas that attracted the concern of academians. That was mainly since 1958 when the Tunisian University was founded. Ever since the 1980's, an elite of researchers has tackled the issue of studying the economic history of the country. As such, a new area of concern and research has emerged and consequently a new style and way of writing history in Tunisia. In spite of the importance of what has been produced in this field, none of which focus on what has been written in economic Tunisian history. This article aims to study the Tunisian historiography and the field of economic history. It is concerned with several issues such as sources, research and academic production in this field.

أسهم للعرب والمسلمون بشكل هام في الحضارة الإنسانية، وتطورت لديهم الكتلة التاريخية منذ القرون الأولى للهجرة وإن شمل هذا البحث بشكل خاص شيخ الدول والملوك، وظهرت منذ تلك الفترة بعض الكتابات عن الاقتصاد وقطاعاته من التجارة والحرف والصنائع والأموال⁽¹⁾. ويعتبر عبد الرحمان بن خلدون من الرواد سواء على مستوى الكتلة التاريخية من حيث ابتدعه لمناهج وأساليب جديدة، أو على مستوى دراسته هذه المسائل، ففي "المقدمة" يعثر الباحث على أبواب للصنائع والتجارة والفلاحة، ومن خلالها يمكن تبين وجهة نظره حول بعض الأنشطة الاقتصادية، مثال نظريته للتجارة والتجار.

لكن ما عجز عبد الرحمان بن خلدون أيضاً، هو أنه كان بلداً في مجال جديد، فقد وصفه بيارفيلار (Pierre Vilar) في مقاله بعنوان "لتاريخ الاقتصادي"، أنه أول مؤرخ اقتصادي واجتماعي⁽²⁾ (Premier historien économiste sociologue). وابن خلدون وإن كان سليل الأندلسيين فقد كان تونسي المولد والمنشأ، ولتالي فإن حاز للقول ن حذور هذا النمط من الكتلة التاريخية تعود إلى القرن الرابع عشر ميلادي، فهل يجوز للقول لها تونسية المنبت؟

لها لنسبة إلى أورو فإن كتلة للتاريخ الاقتصادي تعدّ تخصصاً حديثاً حتى وإن ظهرت أولى الكتابات في القرن السادس عشر⁽³⁾، إذ أن أهم الأعمال لم تبرز إلا انطلاقاً من القرن التاسع عشر، وقد خضعت بصفة علمية إلى تأثير مدينتين رئيسيتين من المدارس التاريخية، الأولى وهي المدرسة الماركسية التي كان لها الأثر الكبير

"في توجيه اهتمام المؤرخين إلى المسائل الاقتصادية بعد أن بين كارل ماركس العلاقة القائمة بين التحولات التقنية وريخها ونتائجها على الصعيد الاجتماعي والسياسي فالمؤرخ مدعو إلى أن يلم على الأقل بتاريخ التحولات الاقتصادية العالمية الكبرى ولأوضاع الاقتصادية للعصر والفترة التي يدرسها أو يرغب في الكتلة عنها. فليس مكان دارس الظاهرة الاستعمارية ورو في القرن التاسع عشر جهل للشورة الصناعية والتحولات الجنسية التي شهدتها النظام الرأسمالي.."⁽⁴⁾

لها المدرسة الثنية فهي مدرسة الحوليات⁽⁵⁾ التي يرى الدارسون لها شكلت نقطة البداية لكتلة للتاريخ الاقتصادي فقد لعبت هذه المدرسة تحت ثير الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 دوراً هلماً في توجيه اهتمام المؤرخين نحو المسائل الاقتصادية: قضا الإنتاج والمبادلات ومختلف الأنشطة الاقتصادية وريخ الأرف⁽⁶⁾، ومليذكر هنا على سبيل المثال دراسة مارك بلوك عن الريف الفرنسي⁽⁷⁾.

ويؤكد الدارسون على أن للتاريخ الاقتصادي الحديث "ظهر مابين 1929 - 1932 مع تلك الدراسات المتعلقة لأسعار في مجلة "الحوليات" في إطار للتاريخ الكمي لأبحاث سيميون (Simiand) ولابروس (Labrousse) وبرودال (Braudel)⁽⁸⁾، وتيار "التاريخ الاقتصادي الجديد" (New Economic History) لولات المتحدة الأمريكية مع أبحاث كوزنتاس (Kuznets) في أوائل الخمسينات، ليشهد هذا للتاريخ الاقتصادي الجديد بلية من السبعينات عودة إلى التاريخ السلسلي (Histoire sérielle) مع الاستغلال

المكتف للإعلامية في أبحاث فوري (Furet) و لادوري (Le Roy Ladurie)⁽⁹⁾. ولتالي فإن ما يمكن استخلاصه هو أن للتاريخ الاقتصادي لم ينفك يطور تقنيته وطرق مقارنته للمسائل الاقتصادية لإيمان أصحابه العميق أن للعمليات الاقتصادية الأثر البالغ في تفسير الأحداث التاريخية دون أن تكون العامل الوحيد، ولكنها تساهم مع عوامل أخرى في تشكيل الحدث وتفسيره خاصة⁽¹⁰⁾.

ولعودة إلى دراسة الكتابات التاريخية في البلاد التونسية وخاصة انطلاقاً من القرن التاسع عشر، يمكن القول أنه تتوفر بعض المصادر التي اهتمت لشأن التونسي بصفة علمية لكنها خصصت في نفس الوقت حيزاً هائلاً في بعض الأحيان للجلنب الاقتصادي سواء تونس أو في أورو وغربها. وحازت هذه المسألة على اهتمام أكبر منذ بداية القرن العشرين، إذ يمكن ملاحظة بداية تنوع المصادر والمراجع، وتزايد عدد المهتمين لتاريخ الاقتصادي، وكذلك ظهور مجموعة من الأكاديميين الذين يجذبهم هذا التخصص. ولذلك فإن الدراسة المعمقة لهذا النوع من الأعمال يفترض توجيه البحث في عدة اتجاهات، وأولها مسألة التحقيب لنسبة للفترة المعاصرة عند كتابة تاريخ تونس الاقتصادي، ثم مسألة المصادر التي يمكن اعتمادها، وكذلك التعريف بنخبة من الأكاديميين و لبعض من أعمالهم. فما هي المصادر المتاحة لهذا النوع من المباحث؟ وما هي الإشكاليات التي عالجها مؤرخو الفترة المعاصرة في هذا المجال؟

- إشكاليات طرحها كتابة التاريخ

الاقتصادي في تونس

- إشكالية التحقيب و البنية الاقتصادية

لم يحسم المؤرخون التونسيون إلى حد الآن في مسألة التحقيب لنسبة للفترة المعاصرة في تاريخ تونس، فبين قائل أن بدايتها تنطلق مع انتصاب الحملة الفرنسية بتونس سنة 1881 وما يلفق ذلك من تحولات عميقة على مستوى البنية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك من مظاهر حدثت أثرها التونسيون بدرجة أو أخرى. وبين من يرى أن التونسيين دخلوا مرحلة الحداثة والمعاصرة منذ فترة أسبق بقليل، لكن لنسبة للمهتم لتاريخ الاقتصادي قد لا يبدو له هذا أسلساً للتحقيب فسنة 1881 قد لا تعني تحولاً كبيراً على المستوى الاقتصادي في تاريخ البلاد، بل لابد من النظر إلى فترة أسبق بحوالي نصف قرن أي ثلاثينيات القرن التاسع عشر⁽¹¹⁾، حيث بدأت للدول الأوروبية تفرض معاهدات لا متكافئة على تونس، وبدأ بضائعها تغزو السوق التونسية.

لكن السنة المفصلية في التاريخ الاقتصادي للبلاد والتي يمكن القول أنه حصل خلالها الدمج الفعلي للاقتصاد التونسي بشكل كلي في نطاق الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي فقد كلنت سنة 1859 - 1860، إذ انخرط للباي منذ تلك السنة في سلسلة تداين من الخارج وخاصة من فرنسا، فأحكم بذلك سيطر الاقتصاد التونسي لقوى المالية الأوروبية المضاربة، خاصة وأن البلاد تداينت في السنوات الموالية من نفس هذه الأطراف، فكان قرض سنة 1863 و 1865، ثم حصل الإفلاس والجلعة والأوبئة خلال سنتي 1867 و 1868، وتم تنصيب اللجنة المالية الدولية (فرنسا، أنكلترا، إيطاليا) سنة 1869، وهي كلها سنوات مفصلية في التاريخ الاقتصادي للبلاد، خاصة وأنه كلنت لها

تداعيات كبرى وامتدت آيها إلى غلبة سنة 1881.

وبغم انتصاب الحملة الفرنسية وإمضاء معاهدة رديو في 12 ماي 1881، وفقدان تونس لسيادتها الداخلية والخارجية، فإن هذه السنة، لم تشكل حداً فاصلاً على المستوى الاقتصادي، بل لابل من انتظار إمضاء اتفاقية نيقيب-تونس وفرنسا في 8 جوان 1883 وهي اتفاقية المرسى، التي مكنتها من إحراء الإصلاحات الإدارية والمالية التي تطلبها ضرورة لفرض وجودها بتونس. وتعتبر سنة 1884 هامة بدورها في ريخ تونس الاقتصادي حيث قلمت فرنسا أحداث إدارة مالية وحل مسألة للديون التونسية التي تعود جذورها إلى سنة 1863.

ولئن طغى الحدث السيلسي في تونس بعد ذلك، فإن الاقتصاد ظل يحرك مجرى الأحداث خلال العشرينات والثلاثينات وخاصة مع وصول ثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية إلى البلاد، وقد استغلها التونسيون أحسن استغلال، إذ نشأ في خضمها الحزب الحر الدستوري الجديد في 2 مارس 1934، ويقام زعيمه الحبيب بورقيبة في عدة مناسبات لتتديد بسياسة الاستعمار وتحليه عن تقديم الدعم للتونسيين لتجاوز ثيرات الأزمة العالمية.

ولئن كان ريخ 20 مارس 1956 حداً فاصلاً في ريخ تونس السياسي، اعتبار حصول للبلاد على استقلالها، فإنه لا يمثل حداً فارقاً على المستوى الاقتصادي، بل تذكر في هذا الإطار بعض للتواريخ الأخرى التي لوتبط فيها السيلسي لاقتصادي بشكل قوي، ومن ذلك اتفاقيات الاستقلال الداخلي الممضاة في 3 جوان 1955، حيث تضمنت "اتفاقية اقتصادية

ومالية"، وقد جاءت لتوضح العلاقة بين تونس وفرنسا خلال تلك للفترة، وخاصة لل التزام فرنسا بمواصلة تقديم الدعم لاقتصاد التونسي، والحفاظ في المقابل على البعض من مصالحها، ويذكر أيضاً ريخ 23 أفريل 1957، عندما أقدمت فرنسا على وقف دعمها لاقتصاد التونسي، والإحلال بتعهداتها السابقة، وما أفرزه ذلك من ردة فعل قوية من طرف الدولة الوطنية التونسية، التي انخرطت في توحه هدفه التحرر الاقتصادي وفك الارتباط بفرنسا، وتم ذلك خاصة خلال سنتي 1958 و 1959، أحداث للبنك المركزي وإصدار العملة التونسية "الدينار"، وإلغاء الوحدة الجمركية التي كانت تربطها بفرنسا. ويذكر أيضاً يوم 12 ماي 1964، عندما أقدمت الحكومة على ميمها تبقى من أراضي المعمرين وإعادتها إلى السلطة التونسية، وتصفية أبشع شكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في تونس الذي جثم على أرضها قرابة قرن من الزمن.

ويمكن الحديث أيضاً لنسبة للدولة الاستقلال عن بعض المخطات الأخرى الهامة اقتصاد وسيلسيا، ومن أهمها للفترة الممتدقين 1962 - 1969، حيث طبقت تجربة التعاضد ذات المضمون الاشتراكي، ثم الانهيار الذي حصل في خريف 1969، وللعودة بعدها إلى للنمط الليبرالي 1970 - 1986 من خلال حكومتي لهادي-بنويرة و مزالي، وما بينهما من أنماط اقتصادية واجتماعية وسيلسية كبرى وخاصة خلال سنوات 1978 و 1984 و 1986. هكذا يبدو أن التحقيق الذي يمكن اعتماده للفترة المعاصرة لنسبة للبحث في للتاريخ الاقتصادي للبلاد التونسية يختلف نسبياً

عن التحقيق الذي يتبع في دراسة للتاريخ السيلسي، ذلك لأنه رغم أهمية بعض المحطات السيلسية مثال سنة 1881 و 1956، فإنها لم تشكل حداً فلوفاً على المستوى الاقتصادي لنسبة للبلاد، ولذلك وحسب النظر إلى أحداث وتواريخ أخرى سابقة أو متأخرة عن هذه السنوات لفهم مجمل التحولات وشبكة العلاقات التي كانت مؤثرة في ربح تونس الاقتصادي.

لما لنسبة لمسألة البنية الاقتصادية للبلاد التونسية على امتداد هذه المرحلة، وإن لم يقع الفصل في طبيعة هذه البنية فمن قائل ببنية تقليدية إلى قائل ببنية ما قبل رأسمالية⁽¹²⁾، فإن الاتجاه الغالب في الدراسات المعاصرة هو للقول بوجود غطر مزدوج يجمع بين الاقتصاد التقليدي والرأسمالي وخاصة منذ انتصاب الحملة سنة 1881. ويثر حصول تونس على الاستقلال سنة 1956، والشروع في بناء الدولة الوطنية ومحولة تحقيق النهوض الاقتصادي من خلال ثلاث تحارب تنموية (رأسمالية، لشرأكية، ليبرالية) بين 1956 و 1986، فقد طرحت معها تساؤلات كبرى، حول التنمية و التخلف والتبعية، ومدى الارتباط أو التحرر من العلاقة لمستعمر للقديم، وكذلك لمؤسسات المالية الدولية ومدى الارتكان لها.

- المصادر حول تاريخ تونس الاقتصادي

- المصادر الإخبارية

إن البحث في ربح تونس المعاصر بصفة علمة، يمكنه أن يلاحظ توفر مجموعة هلمة من المصادر الإخبارية وخاصة تلك المتعلقة لقرن التسع عشر، وهي إن تقدم مادة هلمة حول الوضع السياسي والاجتماعي، فإنها تمنح الباحث مادة محقمة تمكنه من دراسة للتاريخ الاقتصادي

للبلاد، ولعل أفضل تقييم لأهمية هذه المصادر هو ما توصل إليه أحمد عبد السلام في درلسته حول للمؤرخين التونسيين، فقد ذكر ن المعلومة عن الاقتصاد لم تكن غائبة عن للتواريخ العربية، و ن مؤرخي القرون السابع عشر ولثامن عشر في تونس لم يشذوا عن هذه القاعدة وخاصة من خلال تعرضهم لبعض الأنشطة الاقتصادية، لكن التحول في نمط الكتابة التاريخية في تونس لنسبة إليه، وإيلاء المسألة الاقتصادية حيزاً أكبر بدءاً من النصف للثاني من للقرن التسع عشر⁽¹³⁾، وخاصة مع للمؤرخين أحمد بن أبي الضياف و بريم الخامس، وكذلك مع المصلح وحل الدولة الوزير خير الدين.

يعتبر كتاب " الاتحاف "⁽¹⁴⁾ لأحمد بن أبي الضياف، من أهم المصادر الإخبارية حول ربح تونس لنسبة للقرن التسع عشر، وهو وإن كان كتاباً علماً وشاملاً لمختلف منواحي الحياة، فإنه أفرد جانباً مهماً للحدث عن الوضع الاقتصادي في للبلاد التونسية: الأنمات، الإنتاج، العملة، الخيارات العملة، الفلاحة، للتدائن والاقتراض، كما قام بمقارنة بين ما تتخبط فيه تونس من صعوبات اقتصادية وبين مختلف مظاهر التطور والتقدم الاقتصادي، للذي تنعم به أورو وخاصة فرنسا التي زارها رفقة أحمد ي سنة 1846.

لقد درس أحمد عبد السلام في كتبه المتقدم ذكره، كيفية اهتمام أحمد بن أبي الضياف لمسألة الاقتصادية في كتاب "الاتحاف"، وخاصة مسألة للتدوين والأنمات الاقتصادية التي عرفت للبلاد خلال النصف للثاني من للقرن التسع عشر، فتبين له أن أحمد بن أبي الضياف " يعود إلى ثلاثين أو أربعين سنة خلت حثاً عن أصول تلك الحال في النفقات المشطة و " غلث

اقتصادية وخاصة حول الدول الأوروبية التي زارها واستقر بلمدة خمس سنوات، ويمكن القول أنه خرج ببعض الرؤى والأفكار ومن بينها تفضيله للتداين الداخلي بدل التداين الخارجي " الأفضل أن ندفع غالياً لنقتراض نقدنا في بلد ونحافظ بذلك على حريتنا من أن نربح بعض الفوائد المادية على حساب استقلالنا"، واعتبر أن الحرية شرط لكل تطور اقتصادي ففي إطار تعريفه عما حققه الأوروبيون من تقدم بفضل تمتعهم بكل أشكال الحرية ومن بينها حرية ممارسة النشاط الاقتصادي يذكر قوله: " ومن أهم ما احتواه الأوروبيون من دوحه الحرية تسهيل المواصلات لطرق الحديدية، وتعاضد الجمعيات المتجرية، والإقبال على تعلم الحرف والصنائع... و لجملة فالحية إذا فقدت من المملكة تنعدم منها الراحة والغنى، ويستولي على أهلها الفقر والغلاء، ويضعف إدراكهم وهتمهم كما يشهد بذلك العقل والتجربة" (21).

لما لنسبة إلى بدايات القرن العشرين، فإنه يمكن العثور على مجموعة من المؤلفات التي تمكن من الاطلاع على الاقتصاد التونسي والغربي والتحول الكبري على مستوى الأفكار والنظريات الاقتصادية. وهي تتمثل في بعض الدراسات التي أنجزها حقوقيون وسياسيون ورجال دولة وموظفون تونسيون، وتراوحت بين درسات للواقع الاقتصادي في تونس، وبين محاولات في الدراسة النظرية لمفاهيم وتيارات اقتصادية ظهرت في الغرب.

يعتبر الصالح مزالي (1896 - 1984) أحد أبرز عناصر النخبة التونسية لنسبة للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مبلشرة وقد اشتهر بتأليفه لكتاب "تطور تونس الاقتصادي

السكة" للذي التحا إلى ممرات من أم حسين ي إلى أم الصادق ي (15)، وتنم هذه الملاحظات لنسبة إليه عن إدراك أهميتها أبي الضياف لأسباب انحلال الاقتصاد التونسي، فهو يجمع بين أحداث يفصل بعضها عن بعض عشرات السنين ليمد بصورة واضحة عن فساد السيلسة مدة نصف قرن ويبرز صلة لنتاج الخيرات وتوزيعها بسيرة الحكام ومشعور الرعا ببعض الأمان والاطمئنان غير غافل عن ذلك الحوائج الطبيعية من حذب وأوبئة فأظهر بجميع ذلك في كتاب " الاتحاد " تفكير في شؤون الاقتصاد قد يعتبر متواضعا في نظر العلماء المختصين، لكنه إذ لم يقور بقلقه ما يجانسه في المؤلفات السابقة يدل على لطلاع وتدبر للأمور (16).

ويعتبر كتاب " صفوة الاعتبار " (17) لمحمد بدير الخامس (18) مبدور من المصادر الهلمة أيضا، لنسبة لتاريخ البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر، وخاصة الجانب المتعلق لاقتصاد والأنشطة الاقتصادية ومبادلات للبلاد وعلاقتها الخارجية، وهو ينفرد أيضا " بعرض منظم ومتواصل عن الإدارة والضرائب والقضاء والتعليم والزراعة والصنائع والعادات بتونس في القرن التاسع عشر " (19)، والمعلومات الواردة فيه كلنت جريئة في غالب الأحيان وتنتقد تصرفات بعض رجال الدولة من الوزراء وغيرهم ولعل ما مكنه من ذلك هو أنه نشره بعد مغادته للبلاد، فلم يحتج إلى الاحتراز الذي اضطر إليه غيره من بقي بتونس (20).

واحتوى كتاب " أقوم المسالك في معرفة أحوال المملك " الصادر سنة 1868، لصاحبه الوزير الأكبر خير الدين بدور عدة معطيات

إلى غير ذلك...⁽²⁶⁾.

- المصادر الأرشيفية:

توفر المصادر الأرشيفية المتلحة لبلاد التونسية، مادة هلمة لدراسة بيخ تونس الاقتصادي، وهي تتوزع بين عدة مؤسسات ومن أهمها الأرشيف الوطني التونسي، والذي يتضمن رصيده وثق هلمة تتراوح بين دفاتر جبلية (العشر، القانون، المحي (الإعانة)) وو ثق أخرى في شكل مراسلات من القياد والسلطة الجهوية، تحتوي بدورها على معطيات حول المساحات المزروعة، والأشخاص المطالبين بدفع الضرائب، وحول المعطيات المناخية، عتبار ارتباط النشاط الفلاحي وأمطار والجفاف وغير من الظروف، وتغطي هذه الوثق للقرون 17 و 18 و 19، وإن كلنت غير مسترسلة بفعل الاضطرات السياسية أو الإتلاف وغيرها من العوامل.

وتتوفر هذه المؤسسة أيضا وثق متنوعة حول للفترة الاستعمارية، تمكن بشكل أو آخر من الاطلاع على كل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد بين 1881 و 1956⁽²⁷⁾. ويحتزن الأرشيف الوطني أيضا رصيداً من الصحف التونسية والفرنسية الصادرة بتونس إن الحملية، وهي تعلم من المصادر الهلمة التي تمكن من الاطلاع على مختلف الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد (الأنفات الاقتصادية مثال ثيرات أنمة 1929، الانتعشة إن الحارين العالميتين، أزمة الثلاثينات والبيوعات العلية..)، وهي صحف "الرائد"، "الحاضرة"، "النهضة"، "الزهرة"، "العمل"، "الصباح"، وغيرها.

و لنسبة للفترة الدولة الوطنية المستقلة، فإن الأرشيف الوطني يحتزن رصيداً هاماً لكل الوزارات والهيكل الإدارية، ولكل البرامج والمخططات

1881 - 1920⁽²²⁾، وهو موضوع أطروحته لنيل للدكتورا في الحقوق بباريس سنة 1920، وقد قام لهادي التيمومي بتعريبه وتقديمه وأشار إلى نقاط تميزه عن غير من المؤلفات: "وهذا الكتاب رغم تركيزه على قوى الإنتاج وإفراده مجرد إشارات عابرة إلى علاقات الإنتاج في البلاد التونسية بين 1881 و أواخر الحرب العلية الأولى - يضم معطيات غنية حول بدا ت رأس المال الوطني التونسي وهذه في اعتقادي أهم فضائل هذا الكتاب، لأن أدبيات عهد الاستعمار المبلشر في تونس كلنت تركز ليقاً على النشاط الاقتصادي للفرنسيين و ليقاً على النشاط الاقتصادي في تونس بصفة علقة لكن دون تمييز بين ما هو تونسي وما هو فرنسي..."⁽²³⁾.

وظهرت خلال هذه السنوات بعض المؤلفات التي يمكن اعتبارها من نوع الدراسات النظرية، فقد وضع حسن حسني عبد الوهاب (1884 - 1968) سنة 1919 مؤلفاً بعنوان "قولعد علم الاقتصاد"⁽²⁴⁾. وألف الطاهر صفر (1903 - 1942) كتاب "الاقتصاد السيلسي" سنة 1929⁽²⁵⁾، وكان لهدف من مجموع هذه المؤلفات بصفة علمة تبسيط هذه المفاهيم وتقريبها من أذهان التونسيين وترغيبهم في مواكبة التحولات التي تحد في العالم من حولهم، ففي كتاب "قولعد علم الاقتصاد" يرد التعريف للتالي لمفهوم الاقتصاد السيلسي: "الاقتصاد السيلسي هو علم للثروة، لا معنى أن يصبح الإنسان بولسطه غنياً من الأغنياء، بل معنى علم يبحث فيه عن للمنافع العلقة للهيئة الاجتماعية سواء في الصناعة أو التجارة أو الفلاحة وعن علائق العملة مع أرب المصانع

الاقتصادية التي وقع تنفيذها، غير أن البعض منها لا يزال غير متاح لقدر المطلوب، فأرشيف فترة الستينات (1962 - 1969) وهي التي تعرف لفترة "الاشتراكية" و "الاشتراكية الدستورية" و "رأسمالية الدولة" و "التعاقد"، والتي يدور حولها نقاش كبير، وتطرح عدة تساؤلات خاصة حول أسباب تعثرها، لانزال في مرحلة للفرز والتبويب. غير أنه يمكن تجاوز هذا للعائق من خلال الاستعانة ببعض الدراسات، والمقالات الصحفية والدورات والأرشيفات الخاصة.

المصدر الآخر الذي يمكن من خلاله دراسة التاريخ الاقتصادي للبلاد التونسية، خلال الفترة الاستعمارية، هو الأرشيف المتوفر لمعهد للعالي لتاريخ تونس المعاصر (الحركة الوطنية سابقا)، ويعرف بوثق الأرشيف الاقتصادي والمالي⁽²⁸⁾، وهو في شكل بكرات مستنسخة (أكثر من 60 بكرة) عن الأرشيف الفرنسي وقد وقع جلبها خلال التسعينات من القرن الماضي، وهي وثق رسمية صادرة عن المؤسسات الفرنسية (وزارة المالية، الاقتصاد، مجلس الشيوخ..)، في شكل تقارير ومراسلات ومداول إحصائية، وهي وإن كانت تغطي فترة طويلة نسبيا تمتد من 1863 تقريبا إلى 1956 فإن الاشتغال عليها يتطلب جهدا كبيرا من حيث التبويب والتصنيف والتحليل، وكذلك الانتباه إلى أنها وثق رسمية تعكس وجهة نظر الطرف الفرنسي.

- الإنتاج المعرفي في مجال التاريخ الاقتصادي

بتونس

- كتابات ومصنفات الفرنسيين حول التاريخ الاقتصادي للبلاد التونسية

لعب بعض المؤرخين الفرنسيين للذين استقروا

لبلاد التونسية دورا هاما في كتابة التاريخ الاقتصادي للبلاد، وأصبحت أعمالهم بمثابة المراجع الهامة لنسبة لهذا الحقل المعرفي، وفي هذا الإطار يذكر المؤرخ حون قلنياج (1923 - 2012)⁽²⁹⁾، الذي وضع كتابا بعنوان: "أصول الحملة الفرنسية على تونس (1861 - 1881)"، الصادر سنة 1959، وهو يعتبر عملا هاما (776 ص) من خلال الجهد الذي بذله للإحاطة بكل الأسباب البعيدة والقريبة التي مكنت فرنسا من بسط هيمنتها على البلاد التونسية، ومن بينها الفساد المالي والإداري الذي كان سائدا في أوساط الحكم وخاصة منذ سنة 1863 ومسألة التلاعب لقروض التونسية، وهو ما أدى إلى الإفلاس، وكذلك التسرب الاقتصادي الأوروبي في البلاد وثيراته السلبية.

و لنسبة للفترة الاستعمارية ظهرت عدة كتابات يمكن أن تتوفر بدورها مرارعة هامة لدراسة هذه المرحلة، ومن بينها كتاب "تونس، دراسة مونوغرافية" لبول صباغ⁽³⁰⁾، الذي احتوى على محاور تتعلق لأوضاع الاقتصادية في تونس مثل للقروض والنشاط الاقتصادي الاستعماري والأهلي، واختلاف وسائل الإنتاج. أما فيما يتعلق بالفترة الاستعمارية فنذكر مساهمة بعض رجال الإدارة الفرنسية في وضع عدد من المؤلفات التي عملت على إبراز إيجابيات الاحتلال من تنظيم ودقة على مستوى المالية ومشاريع التحديث والتطوير، مثل مؤلف حول ليبيدي "الاقتصاد التونسي منذ نخلية الحرب"⁽³¹⁾، وكذلك بعض الدراسات الأخرى التي جاءت في شكل معطيات علمية تتطلب التحليل، والنقد والمقارنة، مثل سلسلة "النشرة الاقتصادية والاجتماعية"⁽³²⁾، ويمكن الاستناد

أيضا إلى بعض الدراسات التي تتعلق بقطاع معين ومن بينها دراسة المهندس ديكين (De keppen) حول القطاع المنجمي في الفترة الاستعمارية⁽³³⁾، وكتاب قلمتون لوث (Gaston Loth) حول الاستحواذ العقاري للذي قلمتبه "الشركة المسيلية" من خلال عملية شرائها لهشيش النفيسة⁽³⁴⁾، وكتاب حون حيراش الذي درس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومسألة التصنيع في شمال إفريقيا⁽³⁵⁾، دون أن ننسى مؤلف حون بونسي حول الاستعمار والفلاحة الأوروبية بتونس منذ سنة 1881⁽³⁶⁾.

وفي هذا الإطار يذكر الهادي الشريف في مقالته الذي نشره سنة 1987، وعنوانه "بيخ القرن العشرين التونسي، مصادر ودراسات"⁽³⁷⁾، أن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في تونس وثرلما حدث في الخارج قد تعددت وتنوعت منذ نهاية الخمسينات، وأشار إلى أن دراسة حون بونسي في الجغرافيا التاريخية والاقتصادية: "الاستعمار والفلاحة الأوروبية في تونس منذ 1881" تعد الأولى والأكثر أهمية لدى المؤرخين والجغرافيين وتكمن أهميتها في وليه في أنها اهتمت بكل المناطق التي وقع إدماجها بواسطة الاستعمار الأوروبي في بوتقته الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية⁽³⁸⁾، وذكر الهادي الشريف أيضا أن النشاط الاقتصادي للعالم الحضري حظي هو الآخر ببعض الدراسات على غرار العالم الريفي وذلك من خلال دراسة بيار بيناك حول تحولات المهن والحرف في مدينة تونس تحت ثير توسع الاقتصاد الرأسمالي⁽³⁹⁾.

أما الدراسات التي ظهرت خلال العشر ت الأخيرة وخاصة منذ الثمانينات، فمن أهمها

دراسة كل من كهل صموت⁽⁴⁰⁾ وحاك مارساي⁽⁴¹⁾، وهي تمثل مراحل هلمة لدراسة مسألة الاستثمارات وتوزعه لبلين خاصة وعلمة والسيلسة الفرنسية بصفة علمة في هذا الحال، وفتتح هامشا للنقد والتحليل والمقلنة مع بقية المستعمرات مثال بقية بلدان المغرب للعربي، ومكلنة هذه المنطقة ضمن الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية. و لابل من الإشارة إلى أن هناك بعض المقالات الهلمة التي صدرت في فترات مختلفة وفي دور ت سوءا بتونس أو خارجها، وهي تمثل رديفا لكل المصادر والمرجع التي ورد ذكرها⁽⁴²⁾.

- الإنتاج الأكاديمي التونسي في مجال التاريخ الاقتصادي بتونس

لئن كان سيس الجامعة التونسية، يعود إلى أكثر من نصف قرن، فإن الإنتاج الأكاديمي في بعض التخصصات والمناحي المعرفية، لا يزال محدودا ومن الأمثلة على ذلك للتاريخ الاقتصادي⁽⁴³⁾، ذلك أن القسم الأكبر من الدراسات التاريخية التونسية التي تهتم لفترة المعاصرة، ركزت على للتاريخ السيلسي والاجتماعي: الحركة الوطنية، الأحزاب السياسية، الانتفاضات والتحركات الاحتجاجية، الحركة النقابية، السير والبيوغرافيا، وغم أن أغلب هذه الدراسات لستخدمت المعطى الاقتصادي لتحليل أو تبيير فعل احتجاجي أو تحرك اجتماعي أو نقابي أو سياسي معين، ومن الأمثلة على ذلك الحديث عن تطور نشاط الحزب الدستوري الجليلد انطلاقا من سنة 1934، مستغلا ثيرات الأنمة الاقتصادية العلمية على مختلف الفئات الاجتماعية في البلاد، خاصة ولأنه ندد بتراخي السلطة الاستعمارية في تقديم الدعم

والمساندة للأهالي.

لقد تبينَ لمحمد الهادي الشريف في مقاله المذكور أهمية المعطى الاقتصادي وعلاقته بظهور عدة أعمال أكاديمية تونسية، فذكر أن بعض المؤرخين أنجزوا بعض الأطروحات والمقالات التي اهتمت بوضع البلاد الاقتصادي في الثلاثينات من القرن العشرين وإن كان ذلك في إطار دراسة علاقة هذا المعطى بتطور الحركة الوطنية والنضال السياسي في تونس، ومن بين هذه الأعمال يذكر أطروحة دكتورا مرحلة لثة، لعللي نوبلدين (لفرنسية) بعنوان " التطور الاقتصادي، التحولات الاجتماعية والنضال السيلسي في تونس خلال سنوات الثلاثينات"⁽⁴⁴⁾، وكذلك أطروحة منصف محلة وعولها " تطور الرأسمالية في تونس المستعمرة 1881 - 1936"⁽⁴⁵⁾.

وبينَ الهادي الشريف أيضاً أنه صدر قبل ذلك مقال لأنليبه نوشي (لفرنسية) وعولنه " أزمة سنة 1930 في تونس وبداية ظهور الحزب الحر الدستوري الجديد"⁽⁴⁶⁾، ويشير في نفس هذا الإطار إلى أن بعض عناصر لثة سنة 1930 وقعت دراستها خلال الندوة الثانية حول " سيخ الحركة الوطنية" والتي نشرت أعمالها تحت عنوان "مصادر ومناهج دراسة سيخ الحركة الوطنية التونسية (1920 - 1954)" متونس، 1985⁽⁴⁷⁾، حيث قدمت عدة مداخلات حول هذه المسألة⁽⁴⁸⁾. وخلال الندوة الثالثة حول ريخ الحركة الوطنية التونسية التي انعقدت في ماي 1985، وقع تقديم عدة دراسات حول أزمة الثلاثينات⁽⁴⁹⁾.

إلا أن كتلة التاريخ الاقتصادي للبلاد التونسية، والتي يمكن تصنيفها في مرتبة الكتلة المتخصصة في هذا البحث، فيمكن القول أن

انطلاقتها الفعلية كانت منذ أولسبب الثمانينات وتحديدًا منذ سنة 1985، فمن خلال أطروحة دكتورا المرحلة الثالثة لمحمد الأنهر الغربي، والتي قشها في جامعة بيس الفرنسية سنة 1985⁽⁵⁰⁾، وقد وصفها الهادي الشريف لها من الأعمال الجيدة⁽⁵¹⁾.

لها أطروحة لنيل دكتورا الدولة فكانت بعنوان "الرأسمال الفرنسي في المؤخرة-بذرة شبكة بنكية في المغرب للعربي المستعمر (1847 - 1914)"، وقد قشها سنة 1998، وتم نشرها سنة 2003، وقع خلالها التركيز على ثلاثة محاور أسلسية وهي : التحارب الأولى للبنوك والإقراض في بلدان المغرب (1847 - 1880)، متونس بدون بنك إصدار أو تحفظ الرأسمال الاستعماري (1881-1903)، نحو إستراتيجية مغربية للبنوك والإقراض.

وتولى هذا المؤرخ خلال السنوات الأخيرة نشر عدة أعمال وأبحاث ومن أهمها مؤلفه "تونس بغم الاستعمار"، الصادر سنة 2013⁽⁵²⁾، وهو وإن كان مؤلفا علما وشاملا لمختلف مراحل النضال الوطني خلال حقبة الاستعمار، فإن التحليل بولسطة المعطيات الاقتصادية ظل قائما ولا أدل على ذلك من الحيز الذي خصصه في هذا الكتاب لدراسة فترة العشرينات في تونس، حيث ذكر لها تحيزت نطلاق ما أسماها " المقاومة الاقتصادية" وذلك لتوازي مع النضال السيلسي، ومن سملها كما فكر مبادرة التونسيين أحداث مجموعة من المشاريع والمؤسسات التحليلية والاقتصادية في محاولة منهم للتصدي لخطر التوسع الاستعماري والهيمنة على النشاط الاقتصادي لبلاد. ولمحمد الأنهر الغربي أيضا عدة مقالات في

التقليدي، الاقتصاد المضاري) وحدود التجربة التحديثية في ظل الاستعمار⁽⁵⁶⁾.

واتجهت أعمال محمودفروة، وخاصة من خلال أطروحته نحو التركيز على أحد القطاعات الاقتصادية، التي كان فيها للتونسيين خلال الفترة الاستعمارية هامش من التحرك، وهو القطاع التجاري، فكان عمله بعنوان "التجارة والتجار في تونس (1881 - 1956)"⁽⁵⁷⁾، شاملا لمختلف أوجه هذا النشاط على امتداد كامل هذه الفترة، إذ درس في الجزء الأول التجارة ومجالها، وفي الجزء الثاني عرف مجتمع التجاري في تونس، ثم الاستراتيجية الاستعمارية للسيطرة على التجارة في الجزء الثالث، وكان الجزء الرابع عبارة عن استنتاجات للبحث بعد دراسة معمقة، إذ وضع له عنواناً، نتائج اتصال اقتصاد تقليدي ما قبل رأسمالي اقتصاد رأسمالي متطور: أزمة التجارة الأهلية ومضاعفاتها. ولهذا المؤرخ أيضاً بعض المقالات حول حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي في تونس وكذلك دراسته المتعلقة بليات السيطرة الاستعمارية على زيت الزيتون⁽⁵⁸⁾.

وهنا يمكن الإشارة إليه لنسبة لكتبة بيخ تونس الاقتصادي خلال هذه الفترة المتأخرة هو وجود عدة أعمال وكتابات أخرى، ذات علاقة لمسألة المدرسة وإن كان ذلك بشكل غير مبشر، فقد نشر لطفي الشايبى مثلاً كتاباً حول "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة"⁽⁵⁹⁾، ودرس الهادي التيمومي منذ الثمانينات منظمات الأعراف التونسية، في "كتابه" نقات الأعراف⁽⁶⁰⁾، وأصدر الهادي جلاب كتاباً حول "النخب الاقتصادية التونسية"⁽⁶¹⁾، واهتم إحدى الدراسات، بفئة اقتصادية كانت نشطة

دور تونسية أو أجنبية وله عدت مداخلات ضمن أعمال الندوات، وهي تتمحور حول الشركات المنجمية في الفترة الاستعمارية، والسلسلة المالية الفرنسية بتونس إثر الحرب العالمية الثانية، وكذلك مسألة تصفية الاستعمار على المستوى المالي إثر إحداث البنك المركزي التونسي سنة 1958 ومدى النجاح في ذلك⁽⁵³⁾.

وفي إطار مقال الهادي الشريف المتقدم ذكره، نلاحظ إشادة أيضاً عمال أحد المؤرخين الآخرين وهو نوبل الدين الدقي الذي نقش سنة 1991 أطروحة دكتوراه حول بيخ شركة الفسفاط صفاقس - قفصة وهي تعلم من أهم ولقدّم الشركات في تونس إذ سست سنة 1896، كما أنها كانت تمثل إحدى أكبر الشركات المنتجة للفسفاط في العالم إذ وفرت سنة 1912 حوالي 20 % من الإنتاج العالمي⁽⁵⁴⁾.

ودرس نور الدين الدقي من خلال عدة مؤلفات ومنشورات أخرى مسألة الاستغلال الاستعماري، وطبيعة الاستثمارات الأوروبية والفرنسية بتونس ومنطقة المغرب العربي، والنظام الحباثي للسلطة الاستعمارية بتونس⁽⁵⁵⁾، وفي كتبه: "المغرب للعربي والاستعمار الفرنسي"، يلاحظ أنه تناول دراسة النظام الاستعماري في البلدان الثلاث تونس (نشأة نظام الحماية) والجزائر (من الاحتلال إلى الإحقاق) والمغرب (المغرب الأقصى في ظل نظام الحماية)، ودرس من خلال هذا المؤلف أيضاً "المجتمعات المغاربية في ظل الاستعمار" وكذلك "الحركة الاستيطانية والاستعمار الزلعي". لهما على المستوى الاقتصادي فقد اهتم في الفصلين الرابع والخامس بمسألة التبعية الاقتصادية (أزمة الاقتصاد

في تونس خلال الفترة الاستعمارية وهي "النخب الاقتصادية اليهودية". وظهرت خلال السنوات الأخيرة إحدى الأعمال التي تؤرخ لتطور وعي التونسيين لمسألة الاقتصادية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر⁽⁶²⁾.

وتتضمن أعمال الندوات والملتقيات العلمية، المنشورة في جامعات منوبة وتونس، وسوسة وصفاقس، والدوريات التونسية مثل: "مجلة إيبلا"، و"المجلة التاريخية المغربية"⁽⁶³⁾، و"مجلة روافد"⁽⁶⁴⁾ وغيرها، عدد من المقالات والمداخلات ذات الصلة. ولم تخل منشورات وأعمال أغلب المؤرخين التونسيين، من إحالة على الواقع الاقتصادي بمختلف مظاهره وثيراته السلبية على التونسيين وخاصة خلال فترة الحماية، وفي هذا الإطار يمكن ذكر أعمال علي المحجوبي "انتصاب الحملة الفرنسية بتونس"⁽⁶⁵⁾، و"حذور الحركة الوطنية التونسية 1904 - 1934"، وكذلك أعمال المهدي التيمومي مثل "ريخ تونس الاجتماعي 1881 - 1956"، و"تونس 1956 - 1987"⁽⁶⁶⁾، وهو يعد تقريباً من أهم المؤلفات التي تطرقت إلى واقع تونس الاقتصادي والاجتماعي لنسبة لفترة الدولة الوطنية وحكوماتها المتعاقبة بين 1956 و 1987.

الخاتمة

إن تقييم للمتاح في كتلة التاريخ الاقتصادي للبلاد التونسية، يبين أن هذا المبحث التونسي المنبت إن حاز للقول، وإن تتوفر له مادة محققة من حيث المصادر والمرجع، فإنه لا يزال في بدايته، سواء على مستوى عدد البحوث والأعمال، أو على مستوى عدد المتخصصين وذلك رغم مرور حوالي العقد من الزمن على

ظهور أولى البحوث الأكاديمية في هذا المجال. ومسألة للندرق قد لا تكون السمة الوحيد التي تطبع هذه الأعمال بل أن هناك مسائل أخرى في حلحة إلى مزيد التعمق ومن بينها أن جزءاً من الأعمال تبدو وكأنها لا تتعلق بمسائل تونسية صرفة، بل أنها أخذت أبعاداً تتجاوز الحيز الجغرافي التونسي لتشمل تونس والمغرب العربي وتونس والجزائر، منطقة شمال إفريقيا. ولما الجانب الآخر الحدير للملاحظة أيضاً فهو أنه لم تنحز إلى حد الآن دراسة متكاملة لبعض القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والسياحة التونسية، سواء لنسبة للفترة الاستعمارية أو لنسبة للدولة المستقلة، إذا استثنينا طبعاً بعض المقالات، وفعليات للندوات، وينسحب الأمر أيضاً على السيلسات والمخططات والبرامج الاقتصادية والتنموية، وهي لتأتي لانتزاع محالا خصبا في انتظار الباحثين.

الهوامش

(1) تذكر إحدى الدراسات أن بعض العرب: "قد أفردوا لمعالجة الاقتصاد الإسلامي والمالية كتباً مستقلة ومبوبة منها كتاب الخراج لأبي عبيد بن سلام المتوفى سنة 224 هـ، وكتاب الأحكام السلطانية للماوردي المتوفى سنة 420 هـ، وفي مجال الاجتماع والاقتصاد مقدمة ابن خلدون المتوفى في سنة 808 هـ. ذكره شحاته (شوقي إسماعيل): بعض المفاهيم والمبادئ في الاقتصاد الإسلامي والمالية في الدين والاقتصاد، مراد وهبة (ومجموعة من المشاركين)، سينا للنشر القاهرة، 1990، ص: 45 - 46.

(2) Pierre Vilar. L'histoire économique, *Encyclopaedia Universalis*, corpus 11, Paris, 1996, p 477.

(3) يمكن ذكر بعض الأعمال التي تشكل البوادر الأولى لكتابة

siècle, 2 vol. Paris, 1933.

- Le Roy Ladurie, Les paysans du Languedoc, 2 vol, Thèse, Paris, 1966.

(9) ابن سليمان فريد، دليل منهجي في التاريخ، نفس المرجع

(10) نفس المرجع

(11) معاهدة 8 أوت 1830 بين تونس وفرنسا

(12) طرح المهادي التيمومي منذ سنة 1997 نمطا جديدا وهو

النمط "المخامسي"، الذي يختلف عن النمط الآسيوي والفيودالي

رغم أن شكله أقرب إلى النمط الأخير، التيمومي المهادي،

الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية،

الكادحون الخماسة في الأرف التونسية 1861 - 1943،

دار علي الحامي، تونس، 1999

(13) عبد السلام أحمد، المؤرخون التونسيون في القرون 17 و

18 و19، رسالة في ريف الثقافة، نقلها من الفرنسية إلى العربية

أحمد عبد السلام، عبد الرزاق الخليوي، بيت الحكمة، قرطاج،

1993، ص 536.

(14) ابن أبي الضياف أحمد، اتحاف أهل الزمان أخبار ملوك

تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية

والأخبار، نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، تونس،

1963، 8 أجزاء.

(15) عبد السلام أحمد، نفس المرجع، ص 538 - 539

(16) نفسه

(17) بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار

والأقطار، طبع الأجزاء الأربعة الأولى منه في "المطبعة الإعلامية"

بمصر سنة 1885، طبع ابنه الجزء الخامس من هذا الكتاب في

مطبعة "المقتطف" سنة 1894

(18) بيرم الخامس، (1840 - 1889)، حصل على

تكوين علمي داخل أسرته، وتلقى تكوينه آخر بجامع الزيتونة،

عين سنة 1861 شيخا للمدرسة العنقية بتونس، ثم مدرسا

بجامع الزيتونة وفي 1874 عينه خير الدين رئيسا لجمعية الأوقاف

وفي 1875 أضاف له إدارة المطبعة الرسمية و"الرائد التونسي"،

التاريخ الاقتصادي في أوروبا، إذ درس قيوم بودي

(Guillaume Budé) العملة الرومانية، وأدخل مفهوم

القدرة الشرائية، وبين جون بودان (Jean Bodin) أن ارتفاع

الأسعار جم عن وفرة العملة نظرا للاكتشافات الجغرافية الكبرى

ولا يرتبط لحظ من قيمة الجنيه، واخترع فريغوري كينغ

(Gregory King) ما يعرف بـ "الناتج الوطني"، ذكره

Pierre Vilar, L'histoire économique...,

op.cit.

(4) ابن سليمان (فريد)، دليل منهجي في التاريخ، مركز النشر

الجامعي، منوبة، تونس، 1998، ص 38 - 39

(5) مدرسة الحوليات: أولت اهتماما لغا لتاريخ الاقتصادي

والتنظيمات الاجتماعية لإضافة إلى التاريخ الوقائي. كما

سعت المدرسة إلى تقريب التاريخ من سائر العلوم الإنسانية

والاجتماعية الأخرى. واهتمت في السبعينات بمسائل الديمغرافيا

التاريخية وتاريخ العقلية، فهي بذلك ترفض هيمنة العامل

السياسي على العوامل الأخرى وإن كانت تقرر أن لهذا العامل

دورا كبيرا في تفسير الأحداث، ولكنه ليس لعامل الوحيد، ذكره

ابن سليمان (فريد)، دليل منهجي في التاريخ، مركز النشر

الجامعي، منوبة، تونس، 1998، ص 62

(6) ابن سليمان (فريد)، نفس المرجع، ص 38

(7) Marc Bloch. Les caractères

originaux de l'histoire rurale française

du XI^{ème} au XVIII^{ème} siècle. A. Colin,

Paris, 2 tomes.

(8) يمكن ذكر البعض من أعمال هؤلاء المؤرخين:

- François Simiand. Le salaire,

l'évolution sociale et la monnaie, 3 vol.

Paris, 1932.

- Camille - Ernest Labrousse.

Esquisse du mouvement des prix et

des revenus en France au XVIII^{ème}

- السلسلة د: الشؤون الدينية ، السلسلة هـ: (E) نشاط المؤسسات والهياكل الإدارية والوزارات التي عملت خلال عهد الحماية الفرنسية على تونس ؛
- السلسلة ف : وتتعلق لشؤون الدبلوماسية والقنصلية والأوسمة والعائلة الحسينية

(28) Fonds du Ministère de L'Economie, Ministère du Budget.

Direction du Personnel et des Services Généraux.

Services des Archives Economiques et Financières.

Tous les dossiers concernant ce fonds sont conservés sous formes de microfilms à l'Institut Supérieur de l'Histoire de la Tunisie Contemporaine

N° de Bobine	Contenu des dossiers	Dates extrêmes
E44	Gouvernement Tunisien. Emprunt 7%.	1894 - 1914
E44	Projet de conversion des obligations tunisiennes des emprunts de 1863 et 1865 en obligations de rente 10 %	1863 - 1896
E 44	Conversion en rente 6 %. Membres de la commission. Motifs de la conversion. Conditions de la conversion. Unification des dettes du Royaume de Tunis.	1863 - 1896

وفي 1879 أشرف على إدارة " المستشفى الصادقي "، وعين كذلك عضوا في اللجنة المختلطة التونسية - الفرنسية التي كلفت لنظر في قضية دي سانسي (De Sancy)، ذكره أحمد عبد السلام، مؤرخون...، المرجع نفسه، ص 445 - 452
(19) عبد السلام أحمد، نفس المرجع، ص 461
(20) نفسه

(21) التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تمهيد وتحقيق النصف الشنوفي، بيت الحكمة، تونس، 1990، ص 225

(22) تطوّر تونس الاقتصادي (1881 - 1920)، ألفه الصالح مزالي لفرنسية (نشر سنة 1921) يمثل أطروحة علمية تقدّم بها صاحبها غداة الحرب العالمية الأولى لنيل الدكتوراه في مادة الحقوق بباريس، عربه الهادي التيمومي، ونشر عن بيت الحكمة سنة 1990

(23) مزالي الصالح، تطور تونس الاقتصادي....، نفس المصدر، ص 8

(24) عبد الوهاب حسن حسني، قواعد علم الاقتصاد الملخص يشمل أصول علم الاقتصاد السياسي و فوائده ، المطبعة الرسمية الدولية بتونس 1338، (1919)

(25) صفر الطاهر، الاقتصاد السياسي ، كتاب البعثة 1896-1898، تونس ، 1958

(26) عبد الوهاب حسن حسني، نفس المصدر، ص 1

(27) الرصيد الوثقي خلال فترة الحماية الفرنسية Section d'Etat فيعود تكوينه إلى قسم الدولة وهو ينقسم إلى السلاسل التالية A : العامة للحكومة التونسية. B C D E F حيث أن: - السلسلة أ: تتعلق بشؤون الإدارة الجهوية والمحلية

- السلسلة ب: تتكون من ملفات إدارية للقضاة والمفتين والعدول والوكلاء لإضافة إلى ملفات الأمناء.

- السلسلة ج: هم الأوقاف وشؤون الأحباس خلال فترة الحماية ؛

(29) Jean Ganiage. Les origines du Protectorat français : Tunisie (1861-1881), publiée à Paris par P.U.F.

l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881. Mouton & Co. Paris – La Haye. 1961.

(37) Mohamed Hedi Cherif. L'histoire du xx^{ème} siècle tunisien, sources et études, Ibla, n° 159, 1987, p100.

(38) Ibid, p 99.

(39) Ibid.

(40) Carmel Sammut. L'impérialisme capitaliste français et le nationalisme tunisien (1881 – 1914), Publisud, Paris, 1983.

(41) Jaques Marseille.J. Empire Colonial et capitalisme. Histoire d'un divorce. Albin Michel. Paris. 1984.

(42) من المقالات المتميزة يمكن أن نذكر:

– Jean Ganiage. La crise des finances tunisiennes et l'ascension des Juifs de Tunis__ (1860 – 1880), in la Revue Africaine, la Société Historique Algérienne, Alger, 1955.

– Marcel Emerit. Les crises des finances tunisiennes et les origines du Protectorat, in la Revue Africaine, la Société Historique Algérienne, Alger, 1949.

– La pénétration Industrielle et commerciale en Tunisie et les origines du Protectorat, in la Revue Africaine, Alger, 1952.

(43) يركز العمل أساسا على الإنتاج الأكاديمي في مجال التاريخ

1959, 776 pages.

(30) Paul Sebag. La Tunisie – *Essai de monographie*, Paris, éditions sociales, 1951.

(31) Jules Lepidi. L'économie Tunisienne depuis la fin de la Guerre. Imprimerie Officielle de la Tunisie, 1955.

(32) Jean Vibert. Tableau de l'économie tunisienne. Bulletin économique et social de la Tunisie, Tunis, 1955.

– Wagner.M. Les données générales de l'économie de la Tunisie, 1948, Mémoires de CHEAM, ISHMN.

(33) De keppen.A. L'industrie minérale de la Tunisie et son rôle dans l'évolution économique de la Régence, Comité Central des Houillères de France, Chambre Syndicale française des Mines métalliques, Paris, 1914.

(34) Gaston Loth. La grande colonisation française en Tunisie. *L'Enfida et Sidi – Tabet*, Tunis, Librairie J. Dauguin, Paris, 1910.

(35) Jean Dresch. La situation économique et sociale de l'Afrique du Nord et le problème de l'industrialisation, 1950, Mémoires de CHEAM, ISHMN.

(36) Jean Poncet. La colonisation et

- Sami Bargaoui. Rente foncière et prix agricole dans les années trente (publié dans Ibla, n° 158, 1986.

(50) Mohamed Lazhar Gharbi. Le réseau de la compagnie Bône – Guelma et sa contribution à la pénétration française en Tunisie (1875 – 1900), Université de Reims, 1985.

(51) Mohamed Hedi Cherif. L' histoire du xx éme siècle tunisien..., op cit, p 100.

(52) الغربي الأهر، تونس رغم الاستعمار، نقوش عربية، تونس، 2013.

(53) Mohamed Lazhar Gharbi. La Compagnie du « Bône – Gelma » et son Réseau Minier Tunisien (1900 – 1914), Ibla, n° 164, 1989.

(54) Nouredine Dougui. Histoire d'une grande entreprise coloniale : La Compagnie des phosphates et de chemin de fer de Gafsa 1897 – 1930. Publication de la Faculté des Lettres de la Manouba, 1995.

(55) Nouredine Dougui Sociétés capitalistes et investissements coloniaux, (1881– 1914), in les Cahiers de Tunisie, 1985.

- La politique fiscale du protectorat français en Tunisie (1884 – 1939), in Mélange Charles-Robert Ageron, Publication FTERSI, Zaghouan, Tunis,

الاقتصادي، ولا يشمل الأعمال التي أنجزها الباحثون في الاقتصاد، وهي عديدة وخاصة أعمال عزام محجوب، خالد المنوي، محمود بن رمضان، وغيرهم كثير والتي استفاد منها المؤرخون بكل كيد

(44) Ali Nouredine. Evolution économique, mutations sociales et luttes politiques en Tunisie des années trente, Université de Paris VII, 1979.

(45) Moncef M'halla.M. Le développement du capitalisme dans la Tunisie coloniale 1881 – 1936, Université de Paris VII, 1979.

(46) André Nouschi. La crise de 1930 en Tunisie et les débuts du Néo-Destour, la Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, n° 8, 2e trimestre, 1970, p 113 – 123.

(47) Mohamed Hedi Cherif. L' histoire du xx éme siècle tunisien..., op cit, p 99.

(48) Dammak.A. Les indices économiques de la crise de 1929 en Tunisie.

- Hassen Annabi. De la crise des années trente et de son rôle dans le développement du mouvement national.

(49) Nouredine Dougui. Dépression économique et mouvement ouvrier dans les mines du sud – ouest de 1930 à 1937.

- (62) بلهادي عبد المجيد، الوعي لمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية، مركز النشر الجامعي، جامعة منوبة، تونس، 2011
- تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار (1864 - 1964)، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، تونس، 2016
- (63) المجلة التاريخية المغاربية، تصدرها مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، وقد صدر منها إلى غاية سنة 2017، 168 عددا
- (64) روافد، مجلة المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، تونس، صدر منها إلى غاية سنة 2017، عشرون عددا
- (65) المحجوبي (علي)، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب عمر بن ضو، حليلة قرقوري وعلي المحجوبي، سراس للنشر، تونس، 1986
- جذور الحركة الوطنية التونسية (1904 - 1934)، تعريب عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999
- (66) التيمومي الهادي، ريف تونس الاجتماعي 1881-1956، دار علي الحامي، صفاقس، تونس، جانفي 2001
- تونس 1956 - 1987، دار علي، تونس، 2006

1996.

- Le financement des investissements en Tunisie (1945- 1955), Acte du IX Colloque International sur processus et enjeux de décolonisation en Tunisie (1952 -1964), publication de l'ISHMN, Tunis, 1999.

- الدقي نورالدين، جلاب الهادي، عدة ليلى: المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1997

(56) الدقي نور الدين: المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر، تونس، 1997.

(57) فروة محمود، التجارة والتجار في تونس (1881 - 1956)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2009 (736 صفحة)

(58) فروة محمود، حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي، في أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار 2006، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2010

- مدخل لتفسير آليات السيطرة الاستعمارية على زيت الزيتون أحد أعظم مكاسب البلاد التونسية (الجزء الأول)، روافد، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2010

(59) الشابي لطفي، منظمة أصحاب الأعمال: ستة عقود في خدمة المؤسسة والاقتصاد الوطني، 1947 - 2001، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، 2006.

(60) التيمومي الهادي، نقات الأعراف التونسيين (1932-1956)، دار علي الحامي، صفاقس تونس، 1983

(61) جلاب الهادي، النخب الاقتصادية التونسية (1920 - 1956)، ظروف نشأتها وأوضاعها المادية، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، 1999